الأمم المتحدة
S/PRST/2021/21




Distr.: General
28 October 2021
Arabic
Original: English

## بيان من رئيس مجلس الأمن

في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين“، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة بشأن أهمية تعزيز شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في التصدي للتحديات الأمنية المعقدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من الميثاق يمكن أن يعزّز الأمن الجماعي.

”ويشيد مجلس الأمن بدور مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

”ويثني مجلس الأمن على ما أحرز من تقدم في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويؤكد أن هذه الشراكة ينبغي أن تتطور أكثر لتصبح شراكة ممنهجة وعملية واستراتيجية تستمد جذورها من القيم المشتركة ومن التزام قوي بالتعاون الدولي وتكون موائمة للتحديات الأمنية المعقدة التي تواجه القارة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، باعتبارها رؤية استراتيجية وخطة عمل لتحقيق تغيير إيجابي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا بحلول عام 2063، وينوه بالتركيز في خطة عام 2063 على السلام والأمن باعتبارهما عاملين حاسمين في تحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد الحاجة إلى مضاعفة الجهود في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وتحقيق الاستقرار والانتقال وبناء السلام. بعد مضي السنة الأولى من عقد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يدعو مجلس الأمن جميع أصحاب المصلحة إلى تنسيق وتكثيف




011121 291021 21-15640 (A)


جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وإعادة التأكيد على أهمية مواءمة الدعم الدولي مع أولويات أفريقيا ذاتها للمساهمة في تمكين السلام الدائم في القارة.

"ويرحب مجلس الأمن بتصميم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من النزاعات وتهيئة الظروف المواتية لنمو القارة على نحو شامل للجميع وتنميتها المستدامة وتكاملها مشيرا إلى قراره S/RES/2457 (2019) بشأن إسكات البنادق في أفريقيا، ويحيط علما بقرارات الجمعية الاستثنائية الرابعة عشرة للاتحاد الأفريقي التي قامت، في جملة أمور، بتمديد تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا لمدة عشر سنوات حتى عام 2030، بما في ذلك الاحتفال بشهر العفو في أفريقيا لتسليم الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة.

"ويثني مجلس الأمن على الدول الأفريقية الأعضاء التي نظمت انتخابات سلمية وتحولات ديمقراطي، ويشجع البلدان على إعطاء الأولوية للعمليات التي تعزز الحوار الوطني الشامل للجميع والواسع النطاق والمجدي، إضافة إلى الشمولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كوسيلة لتحقيق طموح الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات البنادق بحلول عام 2030.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء التهديدات الناشئة للسلام والأمن والاستقرار في أجزاء من أفريقيا التي تشكلها جملة أمور منها النزاعات المسلحة الطويلة الأمد، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، والإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وانعدام الأمن البحري، والتغيير غير الدستوري للحكومات، وكذلك إزاء عوامل من قبيل أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والجوائح أو الأوبئة مثل تفشي كوفيد-19 والإيبولا. ولا يزال مجلس الأمن مصمما على تعزيز فعالية الجهد الشامل للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين على الصعيد العالمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الدول بموجب القانون الدولي.

"ويسلم مجلس الأمن بالأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 ونطاقها غير المسبوق، حيث تسببت في عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية وسياسية وأمنية شديدة، بما في ذلك في أفريقيا، ويشيد بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والجهود التي بذلتها، وبمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك مرفق كوفاكس وغيره من المبادرات ذات الصلة لتعزيز إمكانية الحصول على لقاحات آمنة وفعالة ضد كوفيد-19، ويهيب بالبلدان المنتجة للقاحات، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو والقطاع الخاص، أن تترجم التزامها إلى إجراءات من أجل تيسير حصول أفريقيا على اللقاحات على وجه السرعة، بما في ذلك عن طريق تشجيع النقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها، على مثال مركز منظمة الصحة العالمية لإنتاج لقاحات الحمض النووي الريبي في جنوب أفريقيا. ويقر مجلس الأمن كذلك بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في تعزيز قدرة المؤسسات الصحية الوطنية والتخفيف من الآثار المتعددة الأوجه لهذه الجائحة، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات، ويثني على هذا الدور، ويشجع المؤسسات المالية الدولية على التنسيق مع مرفق كوفاكس والصندوق الاستئماني الأفريقي بشأن تسريع صرف الموارد

المرصودة لتيسير حصول القارة على التمويل مع التأكيد على الدور الذي يؤديه التحصين الواسع النطاق ضد جائحة كوفيد-19 باعتباره منفعة عامة عالمية للصحة.

”ويشيد مجلس الأمن بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى زيادة تعزيز قدراته، بما في ذلك من خلال النهوض بمنظومة السلم والأمن الأفريقية، ويشدد على أهمية مواصلة توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال الشراكة في مختلف عناصر المنظومة، بما في ذلك الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام، والمساعدة الانتخابية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون، وحماية المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، ومنع العنف الجنسي والتصدي له في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع.

”ويذكّر مجلس الأمن بالحاجة إلى عمليات شاملة وفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما فيها العمليات المتعلقة بالإفراج عن الأطفال المرتبطين سابقا بقوات مسلحة أو جماعات مسلحة وإعادة إدماجهم، بمشاركة الأفراد المتضررين والمجتمعات المحلية، مع احترام ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، ويشجع على بذل المزيد من الجهود على الصعد الوطنية والمحلية لجعل عملية إعادة الإدماج المذكورة عملية مستدامة وملائمة ومناسبة من حيث توقيتها ومراعية للمنظور الجنساني.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الاتحاد الأفريقي ينفذ خطة للإصلاح المؤسسي تهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية استجابات القارة لاحتياجاتها من السلام والأمن والتنمية. ويرحب بقرار الاتحاد الأفريقي ”التفعيل التام لمنظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا، اللذين يوجّهان الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد؛ ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها؛ وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات“.

”وينوه مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الذي وضعه الاتحاد الأفريقي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والنظام القاري للإنذار المبكر، وسياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وصكوك وآليات مماثلة. ويلاحظ المجلس أيضا المساهمة القيمة لقدرات الوساطة، مثل مجلس الحكماء وفريق الحكماء مع آليته الفرعية المتمثلة في شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في ضمان اتساق جهودها وتضافرها وفعاليتها الجماعية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية مواصلة تعزيز التعاون وإقامة شراكة فعالة مع الاتحاد الأفريقي تستند إلى المشاورات المتبادلة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بكل منهما والاستراتيجيات المشتركة من أجل توفير استجابة شاملة للتصدي للنزاعات، حسب الاقتضاء، استنادا إلى الميزة النسبية لكل منهما، والشفافية، والمساءلة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في أفريقيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل الثامن والمقاصد والمبادئ.

”ويشــــدد مجلس الأمن على ضــــرورة تعزيز ودعم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصــادية الإقليمية والآليات الإقليمية وتعزيزه من أجل منع نشـوب النزاعات وإدارتها وتسـويتها، من خلال المشـاورات والعمل المشـترك في مختلف مراحل دورة النزاع، من منع نشـوب النزاعات وصـولا إلى صـنع السـلام، ومن الحفاظ على السـلام وصـولا إلى بناء السـلام، ويرحب بجميع الجهود المبذولة لتعزيز وتوسـيع التعاون وضـمان المرونة والفعالية في التجاوب مع التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين.

”ويسـلم مجلس الأمن بالشـراكات الحالية القائمة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك المنظمات المنتمية لقارات مختلفة. وفي هذا الصـدد، يشـجع مجلس الأمن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاسـتفادة الكاملة من ميزتها النسـبية المتمثلة في القرب ومن الآليات القائمـة لتعزيز بناء الثقة والحوار، وعلى تعزيز التعاون والحوار فيما بينها والارتقاء بقدراتها لتكون على اسـتعداد بشـكل أفضـل لتقديم المسـاعدة اللازمة إلى الدول الأعضـاء فيها فيما يتصـل بجهود منع نشوب النزاعات وحلها بالطرق السلمية، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والترتيبات القائمة بين كل من المنظمات الإقليمية وأعضائها.

”ويشجع مجلس الأمن على مواصلة تطوير وتطبيق آليات التسوية السلمية للمنازعات من خلال ترتيبات إقليمية ودون إقليمية، شـريطة أن تكون أنشـطتها متسـقة مع مقاصـد الأمم المتحدة ومبادئها، وفقا للفصــــل الثامن من الميثاق. ويكرر المجلس تأكيد دعمه لجهود جميع المنظمات والآليات الإقليمية الفرعية ذات الصــلة لمنع نشــوب النزاعات وتســويتها، ولا ســيما اتحاد المغرب العربي، والســوق المشــتركة لشــرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتجمع دول الســاحل والصــحراء، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصـادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إضـافة إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

”ويرحب مجلس الأمن بالمناقشات الجارية بشأن تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والآليات الإقليمية، ويلاحظ أن التعاون والتكامل في الجهود سـيسـهمان في تعزيز الكفاءة والفعالية في الإجراءات الرامية إلى تعزيز السـلام والأمن في القارة.

”ويثني مجلس الأمن كـذلـك على الجهود التي يبـذلهـا الاتحـاد الأفريقي، والجمـاعـات الاقتصـادية الإقليمية والآليات الإقليمية، والدول الأفريقية الأعضـاء، من أجل التشـغيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة المتعددة الأبعاد، وعلى دعم الشــركاء الدوليين في هذا الصــدد. ويلاحظ مجلس الأمن أن الاتحاد الأفريقي ينظر في إنشاء قدرة داخل القوة الأفريقية الجاهزة كجهد إضافي لمكافحة الإرهاب في أفريقيا.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجســتية وغيرها من الموارد اللازمة لمنظماتها، بما في ذلك من خلال المســاهمات التي يقدمها أعضاؤها، ويرحب بالدعم المالي القيم الذي يقدمه الشركاء في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الدول الأعضـاء، والجماعات الاقتصـادية الإقليمية والآليات الإقليمية، والجماعات

المانحة، وشركاء التنمية، والمجتمع الدولي في مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية القائمة والمحتملة للنزاعات، وكذلك تحديد وبدء وتعزيز مشـــاريع ما بعد النزاع التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود المهمة التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها هو والمنظمات دون الإقليمية والآليات الإقليمية، وبالدور المعزز في مجال حفظ الســـلام الذي تقوم به، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ومقرراته، ويشيد في هذا الصدد بشجاعة وتضحية العاملين في عمليات السـلام التي تقودها أفريقيا، ويشـدد على ضـرورة دعم هذه البعثات لتيسـير الانتقال الأمني الفعال والمنظم وفي الوقت المناسب من أجل توطيد مكاسب السلام والتنمية، والحد من خطر العودة إلى النزاع والتمرد، والمساعدة في وضع البلدان على طريق تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

”ويثني مجلس الأمن على زيادة مســـاهمة الاتحاد الأفريقي في عمليات دعم الســـلام الدولية، ويثني على الشـراكة الفريدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما هو الحال في إنشـاء وتشغيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي أغلقت مؤخرا.

”ويحيط مجلس الأمن علما بـالعـدد الكبير لعمليـات حفظ الســـلام في القـارة الأفريقيـة والمسـاهمة الكبيرة للبلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد الشـرطة، ويلاحظ الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعبئة جميع الشركاء وأصحاب المصلحة دعما لزيادة فعالية أنشطة حفظ السلام من خلال مبادرته ”العمل من أجل حفظ الســـلام“ والصـــيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ الســـلام، ويعرب في هذا الصـــدد أيضـــا عن قلقه البالغ إزاء التهديدات الأمنية والهجمات الموجهة ضـــد حفظة السـلام، ويؤكد أهمية سـلامة وأمن حفظة السـلام، وضـرورة أن يعمل الأمين العام والبلدان المسـاهمة بقوات وأفراد شـرطة والدول الأعضـاء معا لضـمان أن يكون جميع حفظة السـلام في الميدان قادرين ومجهزين بفعالية لتنفيذ ولايتهم.

”ويســـلم مجلس الأمن بأن إحدى العقبات الرئيســـية التي تواجه الاتحاد الأفريقي في الاضـــطلاع على نحو فعال بالولايات المتعلقة بصـــون الســـلام والأمن الإقليميين تتمثل في كفالة توافر موارد يمكن التنبؤ بها وتتسـم بالاسـتدامة والمرونة، ويسـلم بأن الترتيبات المخصـصـة وغير القابلة للتنبؤ بها لتمويل عمليات دعم السـلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن تمشـيا مع الفصـل الثامن من الميثاق قد تؤثر على فعالية عمليات دعم السـلام هذه، ويشـجع على إجراء المزيد من الحوار بشأن الخيارات المتاحة لمعالجة هذه المسألة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد الدور الذي لا غنى عنه للمرأة في عمليات حفظ الســـلام، ويرحب بالجهود المبذولة لتحفيز زيادة أعداد النساء الملتحقات بقوات الشرطة والمدنيين الذين يجري نشـــرهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام، وبالجهود المبذولة من أجل بحث العقبات التي تمنع استقدام النساء وتعيق تقدمهن المهني في أفريقيا.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الادعاءات الخطيرة والمســـتمرة بارتكاب حفظة ســـلام تابعين للأمم المتحدة وقوات غير تابعة للأمم المتحدة مأذون لها بموجب ولاية صـــادرة عن مجلس الأمن، بما يشـمل أفرادا عسـكريين وموظفين مدنيين وأفراد شـرطة، أعمال اسـتغلال وانتهاك جنسـيين، ويشـدد على أن ما يرتكبه أي من هؤلاء الأفراد من اسـتغلال وانتهاك جنسـيين، من بين

جرائم وأشكال أخرى لسوء السلوك الخطير، أمر غير مقبول، ويثني على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي اتخذت خطوات لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها ومساءلة أفرادها عنها. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين ويحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مضاعفة جهودها من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق من خلو سجلات أفرادها من أي سوابق في هذا المجال ولتدريب تلك القوات، وعلى التحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المنسوبَيْن إلى الأفراد التابعين لها، واتخاذ الخطوات الملائمة لمحاسبة الجناة.

”ويثني مجلس الأمن على جهود الدول الأعضاء الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، بدعم قيم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع، ويؤكد أهمية مواصلة تعزيز العلاقة والتكامل بين عمليات السلام وأنشطة بناء السلام.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراريه S/RES/2282 (2016) و S/RES/2413 (2018) ويشدد على ضرورة زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أنشطة بناء السلام، ويثني على الاتحاد الأفريقي للتقدم المحرز في تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وتفعيل المركز المعني بهذه السياسة في القاهرة، ووضع موقف أفريقي مشترك بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (2020) يؤكد على دور أفريقيا كجهة من الجهات صاحبة المصلحة في الجهود الدولية لبناء السلام بما في ذلك الدعوة إلى تعزيز الجهود لتنفيذ خطة عام 2063، بما في ذلك برنامجها الرئيسي لإسكات البنادق في أفريقيا.

”ويسلم مجلس الأمن كذلك بالحاجة إلى زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بناء السلام، بما في ذلك من خلال الوسائل العملية لتمكين الملكية المحلية، وتوثيق التعاون بشأن المشاركات التشغيلية والبرنامجية، وتعزيز القدرات الأفريقية الوطنية والقارية لتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع، والتصدي للتحديات العابرة للحدود المحددة بالسياق وتناول الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام. ويحيط مجلس الأمن علما بأولويات الاتحاد الأفريقي لبناء السلام بشأن مجالات منها منع نشوب النزاعات، وإدارة التحولات، والحكم الفعال من خلال الإدماج والمؤسسات المستجيبة، وتمويل بناء السلام، والتحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة، والعدالة الانتقالية، والنساء والشباب في بناء السلام، فضلا عن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

”ويؤكد مجلس الأمن على الأهمية والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا، ويشدد على الدور الأساسي للمرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وتسويتها، وفي بناء السلام، وفي حالات ما بعد النزاع، ويشدد على أهمية مشاركتها على نحو كامل وذي مغزى وعلى قدم المساواة مع الرجل في العمليات والهيئات المعنية بصون وتعزيز السلام والأمن، على النحو المعترف به في قرار مجلس الأمن 1325 (2000). ويشجع كذلك الدول الأعضاء والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز أطر إقليمية وخطط عمل وطنية في هذا الصدد.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن سكان أفريقيا هم الأصغر سنا في العالم، ويعيد تأكيد أهمية دور الشباب في منع النزاعات وحلها وفي بناء السلام وفي حالات ما بعد النزاع في القارة، ويشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على زيادة إشراك الشباب في أنشطتهما وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

”ويسلم مجلس الأمن بالخطر المتزايد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف على السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما في أكثر المناطق تضررا في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي. ويشدد مجلس الأمن على أن وجود الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات ويسهم في تقويض الدول المتضررة، ولا سيما أمنها واستقرارها وحوكمتها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية التنفيذ الفوري والفعال لقراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وجميع تدابير الجزاءات المفروضة على الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المحددة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما، ويؤكد مجددا أهمية معالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، بسبل منها كفالة الإنعاش وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتعزيز الحوكمة الجيدة، وتيسير التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا، من خلال أمور منها إيجاد فرص العمل، والتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة لتعزيز رفاه سكانها.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والتقدم الذي أحرزته في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويشيد بالمساهمة الهامة للمبادرات الأمنية في أفريقيا، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تعمل مؤسسات الأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية الأفريقية، وكذلك مع الدول الأعضاء في المنطقة، بطريقة منسقة ومتسقة، في وضع ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط عمل وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بناء على الطلب، في امتثال كامل للالتزامات بموجب القانون الدولي.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي للتصدي للتهديدات الموجهة إلى السلامة البحرية والأمن البحري، ويقر بالتهديدات المستمرة في المجال البحري لأفريقيا، بما في ذلك القرصنة والإرهاب والاتجار بالمخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ويرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في معالجة الحالة، من خلال جملة أمور منها الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050، والميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية في أفريقيا، وتشجع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على تقديم الدعم لأفريقيا، عند الطلب، حيثما أمكن، من حيث الأموال والتكنولوجيا والتدريب والمعدات لمكافحة التهديدات البحرية.

”ويدرك مجلس الأمن ما لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من ضمن عوامل أخرى، من تداعيات سلبية على استقرار عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ويشدد على ضرورة قيام حكوماتها والأمم المتحدة بوضع استراتيجيات مناسبة لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بهذه العوامل.“